

# دور المجتمع المدني في استدامة الديمقراطية

أ. هشام عبد الكريم

أ. خيرة بن عبد العزيز

قسم العلوم السياسية جامعة باتنة

ملخص:

تثار العديد من الأسئلة من طرف الباحثين حول عملية الترسخ الديمقراطي وكيفية تكريسها فعليا في الديمقراطيات الناشئة، وحول دور المجتمع المدني في ذلك باعتباره عنصرا أساسيا ، فهو يمتلك القدرة بإفساح المجال للتجربة الديمقراطية الحقيقية بالارتقاء بالفرد/المواطن و النخب ليكونوا أكثر التزاما بالقيم الديمقراطية من خلال نشر المبادئ والأفكار الديمقراطية. ويمكن للمنظمات التي تشارك على وجه التحديد في حماية الحقوق والحريات المدنية، فضلا عن الإصلاح السياسي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتدعيم المشاركة السياسية وضبط سلطة الدولة وتحقيق مقتضيات الجودة في الحكم بتكريس مبادئ الشفافية، والمساءلة، والقدرة على توجيه الأنشطة والعمليات السياسية للاستجابة أكثر للمطالب المجتمعية، و هكذا يمكن ان يتحقق الترسخ الديمقراطي بمساعدة المجتمع المدني في هذه الدول، ضمن علاقات تفاعلية مع الأنظمة السياسية ، يكون الهدف منها تجسيدها حقيقيا و فعليا للقيم الديمقراطية وإسباغ الطابع الديمقراطي على المجتمع بكل مؤسساته.

## Abstract:

One of the often raised questions concerning democratization and democratic consolidation in emerging democracies is how to make democratic consolidation possible; civil society organizations are accepted by scholars of democratization as an essential component. They can play a role in checking, monitoring and restraining the exercise of power by the state and holding it accountable. Making the elites and the mass public more committed to democracy by disseminating democratic principles and ideas. Organizations that are involved specifically in the protection of civil rights and freedoms, as

well as political reform, can be particularly important in this regard. Another role civil society organizations play in consolidating democracy is by stimulating political participation to protect their own interests. Through these efforts, governments can become more accountable and responsive to the people's needs, and the elites and the mass public will be more committed to democracy. Hence, democratic consolidation will be achieved.

### مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة نقاشاً متنوعاً، حول موضوع " المجتمع المدني " والاشكاليات المرتبطة به في الدول النامية ، فقد أصبحت الإشارة إليه لازمة ضرورية في كل موضوع يخص النقاش حول الترسخ الديمقراطي ، وتزداد أهمية مفهوم " المجتمع المدني " نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في الفترة الأخيرة والمتعلقة بتطور الدولة وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث تجري بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتبذل جهود فكرية لتأصيل نظري لتلك العلاقات. ونظراً لأن النقاش الدائر حول " المجتمع المدني " يشير إلى أن المصطلح أصبح شعاراً تعبويًا لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية إلى إجراء تحويلات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الاجتماعي في العديد من البلدان النامية في طور التحول، فقد ظل النقاش حولها في العديد من المجالات نقاشاً مجرداً وعمومياً، وظلت بعض القضايا المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني تتطلب معالجة علمية دقيقة .

تستند عملية التحول الديمقراطي في الدولة، على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع. ومن هذا المنطلق فإن هناك أدواراً ووظائف هامة يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني قبل أثناء و بعد عملية التحول الديمقراطي ، ومن ناحية أخرى تتحقق الديمقراطية ذاتياً من خلال هندسة المؤسسات و تفعيل النقاشات بخصوص الثقافة السياسية والثقافة الديمقراطية التي تعتبر عامل قوة لتحقيق التحول الديمقراطي وتحقيق الاندماج و

التكامل. كما ان نجاح هذه التحولات في الدول النامية خاصة يقتضي مجموعة من الشراكات في العلاقات بين مختلف القطاعات، وتوضيح هذه العلاقات الجديدة و المتنوعة المحققة لاستدامة الترسخ الديمقراطي ، سيتم التطرق إلى العناصر التالية :

## أولاً: النماذج النظرية الجديدة لتفسير الديمقراطية الجيدة

### 1 صعود نموذج الديمقراطية غير الليبرالية:

لقد شهدت الموجة الثالثة من الديمقراطية حسب Larry Diamond اختلافات متنامية بين نموذج الديمقراطية الانتخابية ونموذج "البنية الأعمق للديمقراطية الليبرالية"، هذا الأخير يستلزم انتخابات دورية وحرّة ونزيهة وقاعدة قانونية قوية، محاطة ببيئة قضائية ومؤسسات مستقلة تحقق في إساءة استخدام السلطة وتكريس مبدأ المساءلة لحماية الحريات المدنية والسياسية، وهذا ما يساعد على وجود مجتمع مدني قوي وتعددي.

مع التوسع الهائل في عدد الديمقراطيات خلال الموجة الثالثة زادت ظاهرة الديمقراطية الليبرالية حسب Diamond لتسجل نسبة 80% من مجموعها في العالم (3/4) لكن المعدل لم يبق في نفس المستوى أين انخفضت النسبة بشكل ملحوظ بحلول عام 1991م لتسجل أقل من 60%، وهذه النسبة استمرت في الانخفاض في منتصف التسعينات لتعاود الارتفاع مرة أخرى في أواخرها.<sup>(1)</sup>

هناك توجه علمي اليوم بشكل واسع نحو تبني الديمقراطية غير الليبرالية، وظهرت دراسات أكثر عمقا لتفسير العمليات الديمقراطية والانتقال الديمقراطي عززت بشكل أوسع فهم هذه الموضوعات، فرغم وجود بعض الاختلافات التي عادة ما تكون ضمنية لا مفصلية إلا أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين من أجل تقديم تعريفات ومفاهيم جديدة تواكب هذه

<sup>(1)</sup> Larry Diamond, Advancing democratic governance: a global perspective on the stature of democracy and directions for international assistance, 1994

<http://www.usaid.gov/fani/cover.htm>

التحولات الحاصلة في مضامين مفهوم الديمقراطية الليبرالية وأيضا محاولة إيجاداً انتقالاً في المداخل المفاهيمية والمعرفية السابقة، فقد قدم كل من O'donnell و Shmitter تعريفاً مفيداً، ومختصراً للانتقال [على أنه الفاصل بين نظام سياسي وآخر، والتحويلات تكون بالشروع في عملية "الخلال" نظام استبدادي، والتأسيس لشكل من أشكال الديمقراطية]<sup>(2)</sup>.

لكن المسار لم يكن نفسه بالنسبة للجميع فهناك من يرى أن التحدي الآن ليس في الانتقال بل في الترسخ، فيقول الباحثان الأرجنتينيان Nun و Portantiero بأن المشكلة تكمن في "ضمان ترسيخ الديمقراطية" وليس وجودها أو التحول إليها، وهناك تأكيد آخر من طرف Mainwaring و Hagopian على ضرورة التمييز بين حكومة ديمقراطية ونظام ديمقراطي، فهذا الأخير أوسع من الحكومة لأنه يشير إلى القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات بين الفاعلين الرئيسيين في النظام السياسي.

لقد بدأ الجدل حول مفهوم الديمقراطية اليوم يتجاوز إلى حد كبير تلك التعاريف التي قدمها Schumpeter والتي كان يركز فيها على المنافسة الانتخابية بين النخب السياسية والأحزاب السياسية، وعلى الترتيب المؤسسي للوصول إلى اتخاذ القرارات السياسية عن طريق صراع تنافسي للتصويت الشعبي، وبعد إضافة بعد المشاركة إلى ما قدمه Schumpeter نصل إلى مقارنة Robert Dahl حول المشاركة السياسية التي لم تكن كافية من الناحية التفسيرية، فمعظم تعاريف الديمقراطية الآن تشمل مفهوم احترام الحريات المدنية والسياسية (حرية الصحافة وحرية التعبير والحق في المتول أمام القضاء... إلخ)، وهي أبعاد مهمة جدا لأن وجود نظام يمكن من إجراء انتخابات تنافسية وبمشاركة واسعة في ظل غياب ضمانات للحريات المدنية ليس من

<sup>(2)</sup> O'donnell Guillermo, and Philipe Schmitter, Tentative conclusions about uncertain democracies, in, O'donnell et al (eds.), Transition from Authoritarian rule, Part 4, 1986, p 6

الديمقراطية بأي شكل من الأشكال حسب ما جادل به المعاصرون، الذين دعوا إلى تيبولوجيا أوسع لمسارات الديمقراطية.

إن ترسيخ الديمقراطية وفقا للمقاربة النيوليبرالية يكون بتخلي الدولة عن الاستبداد وإعادة بناء المجتمع السياسي والمؤسسات والعمليات المجتمعية بما يحقق الاستقرار المؤسسي من خلال عمليات ومؤسسات مثل البرلمانات والانتخابات والداستير، مع الالتزام بقيم الفردانية وحقوق الإنسان والتركيز على حرية المواطن والتزام العدالة وسيادة القانون.

## 2 الأنماط التصورية لتيولوجيا الديمقراطية ضمن البراديم الانتقالي

يجادل Fonte حول وجود بديل للأيديولوجية الديمقراطية الليبرالية وإمكانية ظهور نظام هجين جديد عبر وطني، وهي الديمقراطية ما بعد الليبرالية، هذه الأيديولوجية ما بعد الدستورية وما بعد الأمريكية البديلة أو التقدمية عبر الوطنية كما يسميها Fonte تشكل النظرة الشاملة والحديثة على حد سواء وهي بشكل عام بمثابة تحد للديمقراطية الليبرالية والدولة القومية وبشكل أخص للنظام الأمريكي<sup>(3)</sup>.

يفترض كل من Kraft و Aurugay و Thjin أن الأنماط التصورية لتيولوجيا الديمقراطية التي تشمل على البردائم الانتقالي واقتراب الوكالة ترى الديمقراطية "كعملية" تركز على العوامل والشروط اللازمة التي من شأنها أن تفضي إلى تطوير أو ترسيخ النظام الديمقراطي سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية، والتي تسهل في سياقها عملية الترخيص الديمقراطي. ويقدم Carothers خمسة افتراضات يقوم عليها البردائم الانتقالي وهي:

1- التخلي عن الحكم الاستبدادي، ومن ثم يكون التحول الديمقراطي جاريا.

<sup>(3)</sup> Fonte John, The Ideological War Within the West, Watch On the West, Volume 3, Number 6, May2002, Foreign Policy Research Institute

2- تتابع عملية الديمقراطية فيكون التحرك من تجاوز الاستبدادية إلى الليبرالية ثم الانتقال ثم الديمقراطية إلى الترسخ الديمقراطي.

3- تمنح الشرعية الديمقراطية للحكومات بواسطة الديمقراطية الانتخابية، أين تسمح آلية الانتخابات بتوسيع نطاق المشاركة والمساءلة الديمقراطية.

4- توضع النخب هنا في صميم عملية الانتقال نحو الديمقراطية، فهناك عوامل هيكلية وتاريخية وثقافية ضمن الديمقراطيات الناشئة تشمل مستويات من التنمية الاقتصادية والسياسية وموروثات مؤسسية وبنية ثقافية ولغوية واجتماعية، تعتبر كلها حسب Carothers مسارات للعملية الديمقراطية لإعادة تصميم مؤسسات الدولة وبنائها.

5- النخب السياسية بوصفها عنصراً أساسياً في عملية تصميم مسار التحول الديمقراطي<sup>(4)</sup>.

هناك صعوبة كبيرة في خلق الاتفاق حول مضامين مفهوم الترسخ الديمقراطي في التقليد الليبرالي، بسبب وجود مقاربات متعددة لدراسة هذا المفهوم من المقاربات إلى البنوية إلى المؤسساتية إلى الاقتصادية والسياسية، والتي تدور كلها حول الجوانب المؤسسية المتصلة بالممارسة العملية للديمقراطية الليبرالية وبالجوانب المعيارية المهمة بوصف الالتزام المعياري للنظام الديمقراطي الليبرالي، وقبول القيم التي توجه الديمقراطية الليبرالية باعتبارها الإطار المعياري للمجتمع.

بناء على هذه الإقترابات يمكن القول بوجود موضوعين مشتركين بينها وهي:

**أولاً:** خلق ديمقراطية ليبرالية دستورية ترى أن الحرية السياسية والمساواة السياسية في النظام هو الذي يتيح قادراً من اليقين في اللعبة السياسية لإرادة التنوع المصلحي.

<sup>(4)</sup> Carothers Thomas, The end of the Transition Paradigm, Journal of Democracy, Vol. 13, N°1, 2002, p 69

**ثانياً:** نقل القيم الديمقراطية الليبرالية السياسية لانشاء ديمقراطية ملتزمة بأيدولوجيا الليبرالية السياسية ومساقتها، هذه القيم تشمل الإعتدال والتسامح والكفاءة والمعرفة والمشاركة، والتي يصعب نقلها في المجتمعات ما بعد الصراعية من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية تكون الضامن لترسيخ الديمقراطية الناشئة في هذه النماذج من الأنظمة السياسية.

### 3 نموذج الديمقراطية المتضمنة وتجاوز الديمقراطية الناقصة .

يشير مفهوم الديمقراطية المعيبة أو الناقصة إلى عمليات التحول نحو الديمقراطية التي حدثت في بعض الأنظمة السياسية والتي لم تحقق فعليا تجسيدا لدعائم الديمقراطية والمعايير التي تستند عليها والتي تشكل المضامين الأساسية للمفهوم السليم " للديمقراطية الجيدة"، فالعديد من الأنظمة أنشأت عددا من الآليات ( كالأنظمة الانتخابية مثلا) لتحسين الأداء لكنها لا تزال بعيدة كل البعد عن "جوهر الديمقراطية"، وهنا يقول كل من Collier و Livitsky أن الديمقراطية الناقصة ليست ديمقراطية ذات كثافة منخفضة أو تنتقص لأحد المعايير والأنظمة الجزئية فقط، لكنها أيضا ديمقراطية غير متناسقة تفتقد للتوازن وغير قادرة على إنتاج ما يكفي من الآليات التي تسمح بتحريك النظام نحو " التكيف" وتجاوز الأزمات والمشكلات والتناقضات.

إن دراسة أنماط الانتقال والدمقرطة في العديد من الفضاءات خاصة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، لم تحسم بشكل قاطع في تحديد الآليات السببية المساعدة على تفسير كيفية حدوث الانتقال بطريقة سليمة وجيدة تحقق إمكانية فهم عملية الترسخ الديمقراطي وتفسيرها، والتميز بين نتائج نمط الانتقال، على هذا الأساس قام كل من Dahl و Schmitter بتحديد مجموعة من العناصر الأساسية والمعايير التي تشير إلى تضمين الديمقراطية وما يقابلها من نماذج الديمقراطية في حالات العجز أو النقصان بناء على هذه المعايير. ويمكن التمييز بين نماذج الديمقراطيات والديمقراطية الجيدة من خلال المساءلة العمودية كمتغير ضروري إضافة إلى المساءلة الأفقية التي تكون ضمن شبكة من القوة والسلطات المستقلة نسبيا، وأيضا من خلال المجتمع المدني والتنمية السوسيواقتصادية، بالإضافة إلى وجود الدولة كجهاز أو تنظيم (الدولة).

نستنتج من خلال كل ما تم التطرق إليه، أن هناك عوامل مهمة تساهم في تعزيز الديمقراطية، تتفاوت في مستوى أهميتها من بلد إلى آخر ومن نموذج ديمقراطي إلى آخر، لكن تبقى هذه العناصر شبه متفق عليها من طرف الخبراء على أهمية "تواجدها" في أي مسار أو عملية لتعزيز الديمقراطية وترسيخها، وأهم هذه العوامل:

- وجود مسار معين من التحديث ومستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- قوة واستقلالية المجتمع المدني والنخب، وقدراته لتعبئة رأس المال الاجتماعي وزيادة الثقة بين الأفراد.

- تأثير التحولات الدولية والأطر الإقليمية.

- أهمية التحول الثقافي الشامل وأثره على تقبل ودعم مسارات الانتقال الديمقراطي.

هناك أيضا عوامل مؤثرة بشكل قوي على عمليات البناء الديمقراطي السليم، حيث أن تواجدها يؤدي إلى تعطيله أو إفشاله ومن أهمها:

- تأثير التقاليد المتجذرة من المرحلة الاستبدادية على البناء المؤسساتي والقيم الديمقراطية.
- درجة التعبئة والسيطرة ومدتها للنظام الاستبدادي أو الشيوعي السابق ومستوى القمع الممارس.

- مستوى الانشقاقات داخل النخب والفصائل عامل يؤثر على اضطلاعها بأدوارها للمراحل المقبلة بالشكل السليم أو الخاطيء.

- طريقة الانتقال هل كانت قائمة على أساس التفاوض والاستمرارية أم لا.

- النخب والفعاليات السياسية والاجتماعية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ودرجة انتظامهم في مؤسسات تحقق الوساطة والتفاعل الإيجابي. مستوى الاندماج الوطني، والآليات الحكومية في التعامل مع الصراعات وتجسيد لا مركزية الحكم والعمل وفق نموذج الحكم الملائم.

ثانيا: التصورات النوعية الداعمة لمؤشر المجتمع المدني في خلق ديناميكية "الترسيخ".

تؤدي العمليات والآليات الدافعة للديمقراطية إلى تحولات سياسية وتغيرات في آليات وقوانين مختلف الأنظمة السياسية خاصة في الديمقراطيات الجديدة، أين برزت متغيرات جديدة وأساسية ارتبطت بقضية التنظير وأصبحت كمدخل يعتمدها الباحثون في دراسة عمليات الانتقال وتفسير مستويات اتجاه الأنظمة السياسية نحو الترسخ الديمقراطي.

### 1 أهم الاتجاهات المفسرة لدور المجتمع المدني كمجال لتعزيز "الفعل الديمقراطي"

لقد تحول الاهتمام من التركيز على فهم وتفسير أسباب الانتقال الديمقراطي وكيفيات ذلك، إلى الاهتمام أكثر بدراسة مسار هذا الانتقال، هل هو يتجه نحو تكريس الديمقراطية وترسيخها أو يتخذ مسارات أخرى كترميم النظام السياسي أو اعتماد بديل ثوري أو حتى بالعودة إلى التسلطية كما يذهب إلى ذلك O'donnell. إن دراسة الترسخ الديمقراطي لا تعني فقط الاهتمام بتحليل التغيرات الهيكلية الحاصلة على مستوى الأنظمة، بل أيضا الاهتمام بدراسة العوامل الأساسية لتحقيق ديمقراطية مستقرة ومرسخة (كالثقافة السياسية، الانتخابات، المجتمع المدني).

### أ النظريات الأكثر تماسكا ومنطقاتها التحليلية.

إن اتساع الاهتمام بموضوع الديمقراطية ( الانتقال والترسيخ) أدى إلى تعدد مقاربات التحليل فقد ركزت المقاربات البنوية على تحليل الطبقة الاجتماعية، وبنيات الاقتصاد الكلي، والموقع في الاقتصاد العالمي، أما المقاربات السياسية المؤسسية، فركزت على الهياكل السياسية وإستراتيجيات الفاعلين، واهتمت المقاربات النيوماركسية بتحليل دور الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

لقد أخذ المجتمع المدني الكثير من الاهتمام في السنوات القليلة الماضية من طرف الأكاديميين باعتباره عنصرا هاما في المجتمع إلى جانب نظام الحكم والاقتصاد وأصبح ينظر إليه على أنه المفهوم الأكثر ملاءمة لتحقيق الديمقراطية لما يمتلكه من خصائص حاسمة لترسيخ الديمقراطية فعليا. يقول Shils أنه بمثابة مشجع للمدنية التي تساهم في نهاية المطاف في ترسيخ الديمقراطية.

وفق تصور Michael Walzer فالمواطن في الديمقراطيات الحديثة ليس لديه أدوار نشطة في عمليات صنع القرار، وهنا تبرز أهمية المجال الذي يسمح المجتمع المدني بتشكيله للانضمام إلى عمليات صنع القرار وتتاح للمواطنين فرصة حقيقية لتوجيه آرائهم ومطالبهم وأفكارهم إلى الدولة، هذا الإطار يخلق فرص النضج الديمقراطي. لكن المفارقة حسب Walzer دائما هي تواجد الدولة وتحديدها للحدود القانونية، وهنا يشير إلى العلاقة الثنائية المعروفة بين الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي.

تعتبر طبيعة العلاقة والتفاعل بين كل من المجتمع المدني والدولة أمرا حاسما لتعزيز الديمقراطية، فحسب كل من Arato و Cohen فإن تكوين الجمعيات وتجسيد هياكل التنشئة الاجتماعية والأشكال المنظمة للتفاعل والاتصال في المجتمع وإضفاء الطابع المؤسسي كلها تستند إلى مفهوم المجتمع وليس الدولة، فهما يفضلان تعريف المجتمع المدني بوصفه صيغة للجمع وبنية اجتماعية متباينة تعطي أهمية خاصة للحركات الاجتماعية باعتبارها عنصرا من عناصر المجتمع المدني الحديث وشكلا من أشكال مشاركة المواطنين. وسوف تساعد هذه الحركات على توسيع مجال الحقوق وبالتالي ستساهم في تحقيق المزيد من الديمقراطية بشرط أن لا تتجاوز الدولة الحدود القانونية والتدخل في المجتمع المدني.

في هذا السياق نلاحظ وجود ميل واسع النطاق نحو وضع بعض التصنيفات للديمقراطية تندرج ضمن بعض المصطلحات الأساسية مثل: الحرية وسيادة القانون والانتخابات، ثم أضيف مؤشر المنافسة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهي كلها مؤشرات تبحث في سبل تدعيم وتعزيز وترقية الممارسة الديمقراطية. يشير Korkut و Linz هنا إلى الصعوبات في وجود الإجماع وتوفير الحد الأدنى من التعميمات المنتظمة وقواعد البيانات التحليلية حول مفهوم الترسخ الديمقراطي. لكن ما يمكن الإشارة إليه هو دور حركية فواعل المجتمع المدني في تدعيم عدد من الشروط المسبقة المرتبطة بالديمقراطية كالقيم المدنية Verba التي تؤسس لمجموعة تفاعلات بين العناصر الفاعلة في الديمقراطية.

هناك دعوة ملحة إلى ضرورة الاعتراف بالتصورات النوعية الداعمة لمؤشر المجتمع المدني في خلق ديناميكية الديمقراطية الجديدة والمؤسسات القوية، وفي هذا السياق فإن كل من Gunther، Puhle و Diamandourous يعطون أهمية بالغة للمؤسسات المستقلة والفاعلة في تعديل علاقات القوة القائمة، فمع غياب المؤسساتية تبرز الممارسات الباترمنونالية للنخب السياسية لضمان التراكم والتمديد للقوة لفصائل سياسية على حساب أخرى.

يؤكد Diamond على دور المجتمع المدني في خلق سلوك معتدل للنخبة السياسية، ويطلق عليه ثقافة النخبة السياسية كما يؤكد Burton على دور النخبة الخاص في خلق التوافق حول شرعية المؤسسات الديمقراطية، ووضع قواعد بشأن السلوك السياسي، وهي أدوار في غاية الأهمية للبدائيات الأولى لعملية الترسخ<sup>(5)</sup>.

وفيما يتعلق بالسؤال حول دور المجتمع المدني في مجال تعزيز الديمقراطية، يمكن إبراز الافتراضات الأولى التي تقوم عليها أربعة مدارس نظرية أساسية في هذا الطرح، وهي باختصار الاتجاهات التالية:

**نظرية التحديث:** ترى بأن المجتمع المدني سيكون منتج بسيط من بيئته وصورة لها، وهذا يتوقف بشكل كامل على الشروط الاقتصادية والاجتماعية، فالأداء الاقتصادي الجيد ضروري لقوة المجتمع المدني ولأي تنمية ديمقراطية.

**الاتجاه الانتقالي:** يؤكد هذا الاتجاه أن التغيير السياسي والترسيخ الديمقراطي هي في المقام الأول عن طريق تحديد نتائج عملية التحول نفسها، والتفاعل بين الخيارات التي ينتجها الأفراد أو الجماعات. يتم وضع التركيز على المساومات السياسية بين النخب والقيادات السياسية أن توافق على إضفاء الطابع المؤسسي على بعض القواعد والمعايير، واستقلال الجهات الفاعلة في

<sup>(5)</sup>Helga A Welsh, Political transition process in Central and Eastern Europe, Comparative Politics, Vol. 26, N°4, (jul 1994), p 382

المجتمع المدني على المشاركة في العمليات السياسية، بغض النظر عن مهاراتهم التنظيمية والمالية والفنية.

**النظرية التفاعلية:** تحاول أن تضع في اعتبارها الأوضاع الثقافية والتاريخية في أي بلد على حدة فعل المنظمات غير الحكومية، دون التنكر لها على التأثير في النتائج السياسية وتعزيز الديمقراطية.

**النظريات عبر الوطنية** تولي أهمية للفواعل عبر الوطنية في تعزيز الديمقراطية، الفواعل في المجتمع المدني، التي قد تكون مدعومة من الخارج ( من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية) فحسب كل من Sell و Schmitz فإن زيادة الاعتماد المتبادل والترابط بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والتأثيرات للفواعل الدولية على المستوى المحلي في نشر قيم الديمقراطية والقواعد والأفكار الجديدة كلها أدت إلى بروز نظام بديل يؤثر على أفضلويات القوى الفاعلة واختيارات الدول من أجل التكيف مع المعايير والقواعد الدولية. وغالبا ما تمارس هذه الضغوط من قبل وسائل سياسية أو اقتصادية، بهدف المساهمة في عملية بناء المؤسسات والتنمية في الدول المنتقلة حديثا إلى الديمقراطية وإدماجها في المؤسسات الدولية<sup>(6)</sup>.

في الأخير يمكن القول أنه وبناء على هذه الإقترابات النظرية، أن المجتمع المدني يمتلك قدرة على تعزيز الديمقراطية وتطويرها واستدامتها، باعتباره العمود الفقري للترسيخ الديمقراطي .

## ب مأسسة المجتمع المدني وبناء أشكال جديدة من الشرعية الديمقراطية

<sup>(6)</sup> Dorothy Maria Baumann, The Eu's Potential To Stabilize Bosnia And Herzegovina – Civil Society Capacity Building As The Key To Democratic Consolidation, Germany, Universiteit Twente, School of Management & Governance, Master Programmer European Studies, 14 November 2009, p 612

تقوم فرضية التعامل مع وظائف المجتمع المدني على ضرورة التمييز بين الوظيفة والتكوين، فهناك حالات من الانتقال الديمقراطي يجب أن تفسر بشكل مختلف، فوظائف المجتمع المدني تختلف حسب طبيعة النظام السياسي ونوع الديمقراطية التي يعمل ضمنها ومدى توافر الأجزاء الضرورية لتحقيق التركيب كحكم القانون، البيروقراطية الرسمية، المجتمع الاقتصادي والمجتمع السياسي، فالعديد من هذه الظروف تساهم في قوة المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية وتحسينها في نفس الوقت.

وتعتبر قضية مؤسسة المجتمع المدني (إضفاء الطابع المؤسسي) عاملا حاسما في تعزيز القواعد المشتركة التي تقود إلى خلق فضاء حركي / تفاعلي يحقق مبادئ الرشادة السياسية. تقوم النظريات المؤسسية والمؤسسية الجديدة على الدفاع عن حد أدنى في المعايير المطلوبة من الناحية النظرية للانتقال إلى الديمقراطية حيث أن العلاقة بين المؤسسات والفاعلين تخضع لمحددات عديدة يجب مأسستها لتكون لهم القدرة على الانخراط في العمليات المختلفة. فمعظم آليات التنظيم المؤسسي تحتاج إلى أجهزة قائمة وعمليات وقرارات يتم تجسيدها فعليا قابلة للتأثير على مسارات ومستويات التفاعل، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على التأثير في مؤسسات الحكم. فالدمقرطة تعني بالضرورة إعطاء أهمية بالغة لمؤسسات الدولة والفاعلين الآخرين الذين يجب أن يتجاوبوا مع كل متطلباتها التنظيمية والهيكلية.

لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في العقود الأخيرة قدرا من القوة التنظيمية الذاتية أهلتها لتكون فاعلا أساسيا لتجاوز كل أوجه العجز الديمقراطي. فهناك العديد من المشاكل على المستوى المحلي والعالمي تتعدى الإجراءات المؤسسية وهي ذات طابع هيكلي أعمق، فالإخفاقات الهيكلية للديمقراطية هي نتاج المبادئ الأساسية التي ينظم على أساسها الحكم على المستوى العالمي الذي يتميز بالتراتبية أكثر من المساواة وعدم القدرة على الضبط.

إن القدرات التي يكتسبها المجتمع المدني في تعزيز المساواة الهيكلية والقدرة على تحقيق الضبط المجتمعي هي الكفيلة بدعم الديمقراطية على المستوى الوطني (بالنسبة للدول) وعلى المستوى

العالمي ( كقيمة قابلة للتصحيح والمواءمة )، ولا يمكن أن تُفعل هذه القدرات وأن تصبح أكثر إجرائيةً إلا إذا كانت ضمن طابع مؤسسي .

إن التركيز على النظريات المؤسساتية الجديدة يعني حسب أنصارها تجاوز التحليل التقليدي للانتقال، والاقتراب أكثر من الجوانب الوظيفية للديمقراطية السياسية والمؤسساتية الاقتصادية التي تعتبر المقاربة الأكثر تداولاً وهيمنة ضمن البرادام النيومؤسسي، الذي يوفر قواعد تحليلية ملائمة جدا لوظيفية المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية وأيضاً تحليل القدرات الدولية للحكم فحسب Mann Michael يمكن للدولة بقدراتها التنظيمية أن تخترق المجتمع المدني<sup>(7)</sup>، لهذا يدعو O'donnel إلى ضرورة مأسسة المجتمع المدني ليصبح أكثر قدرة على مواجهة الدولة القوية كما يسميها Joel Migdal<sup>(8)</sup>، ولتحدد أكثر العلاقة الوظيفية بين فواعله والمؤسسات القائمة.

تساعد مأسسة منظمات المجتمع المدني ( التي تشمل المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات الفكر والرأي، والمؤسسات الخيرية القائمة على الدين، والاتحادات النقابية ومنظمات المجتمع الأهلي...) في تأمين التمثيل لجميع الأصوات من خلال الدفاع عن أولئك الذين تهملهم الحكومة والقطاع الخاص.

فيكمل جهود الحكومات والقطاع الخاص من خلال استنباط حلول مبتكرة للقضايا المعقدة التي تواجهها عبر جميع القطاعات، والتي تشمل الصحة والتعليم والعدل والاقتصاد والتكنولوجيا ونظام الحكم، إرساء مبدأ المسؤولية والشفافية في نظام الحكم. وفي الوقت نفسه تتطلب الإقتصادات المعولمة وتغير المناخ والجرائم ضد الإنسانية والتهديدات الناجمة عن الأوبئة والإرهاب

<sup>(7)</sup> Clemens E. S, Cook J M, Politics and Institutionalism: Explaining durability and Change, Annual Review of Sociology, Vol. 25, 1999, p 442

<sup>(8)</sup> Michael Mann, The Autonomous Power of The State, In, John Hall (ed.), State in history, Blackwell, 1986, p 112.

اهتمام المواطنين والمجتمع المدني ويتطلب إيجاد الحلول العادلة والسلمية والمستدامة لهذه التحديات المساعدة من طرف المجتمع المدني.

فمن خلال المؤسسة، يستطيع المجتمع المدني أن يضمن الشرعية والشفافية والمساءلة على جميع مستويات الحكم والمجتمع، وتنمية وبناء وتعزيز قدراته وكافة شرائحه ومؤسساته، الساعين إلى ترسيخ وتأكيد المفاهيم والقيم الديمقراطية، والمشاركة في بناء وتعزيز دولة ديمقراطية قوامها الإرادة الحرة، والعدالة والمساواة والتكافؤ في الفرص والتكافل بين أفرادها، من خلال المساهمة في دعم ومساندة جهود الشرعية، وتهيئة البيئة المناسبة لبناء دولة حديثة ومجتمع ديمقراطي مدني، ينعم فيه المواطنون بالحرية والديمقراطية والمشاركة، وتلعب فيه منظمات المجتمع المدني دورا فعلا في بناء السلطة الشرعية الحديثة ومجتمع ديمقراطي مدني ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والحريات العامة والمواطنة وتفعيل معايير المساءلة العامة والشفافية ومكافحة الفساد. والمساهمة في تقديم رؤيا إستراتيجية لآليات البناء الديمقراطي، والمساهمة في برامج التطوير الإستراتيجي التنموي الشامل للدولة.

يجب الإشارة هنا إلى العلاقة الترابضية بين الشرعية والتغيير المؤسسي، فمن وجهة النظر البنيوية فالشرعية غير قابلة للتجسيد من دون الوسائل التي تحقق الفعل، وهي العامل الأساسي في خلق الاعتماد المتبادل السبي بين الهياكل.

ويستنتج كل من Schmitter وزملاؤه في دراستهم حول ديمقراطيات الموجة الرابعة في أوروبا الشرقية، أنه مع مجتمعات مدنية قوية وكثيفة تم تعزيز الديمقراطية المباشرة على مستوى القاعدة الشعبية، و أنه منح هذه الحكومات لهذه الدول معلومات موثوق بها بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤدي في حالة أكبر إلى الاتفاق مع توقعات الجمهور العريضة، والسماح لها لوضع خطط للتنفيذ

وتحسين الأداء يمكن التحكم فيها. واكتشفوا كيف يمكن للدول مع مجتمعات مدنية قوية تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار السياسي<sup>(9)</sup>.

ويؤكد Varshney أنه رغم وجود انقسامات عرقية وهوياتية ودينية معقدة جدا في الهند، إلا أن كثافة نشاط المنظمات غير الحكومية مكن من تعزيز الاتصال بين مختلف الأعراق وبين المواطنين و تم تكريس نوع من الاندماج و التكامل بينها. يشير أيضا البنك الدولي في تقرير له سنة 2000 أن مؤسسات المجتمع المدني القوية تستطيع أن تسهل تشكيل لجان عمل سياسية لغرض مكافحة الفساد، والأنشطة الحكومية غير المشروعة<sup>(10)</sup>.

### ثالثا: الفرضيات الأساسية لفهم انتشار نمو واستدامة الديمقراطية

سنحاول في هذا العنصر الإجابة على سؤال محوري يتعلق بقدرة المجتمع المدني القوي والكثيف أن يُسهل استمرارية الديمقراطية؟ هذا هو السؤال الذي أَسْر وحير عقول العلماء منذ أوائل القرن التاسع عشر عندما جادل أليكسيس دي توكيفيل بأن الطابع المدني يسهل الإحساس القوي بالمواطنة الديمقراطية. هذا الاعتقاد أُنعش أيضا عندما عرض Robert Putnam الوصلة بين المدنية والأداء المؤسساتي. أما مؤخرا فقد ازدادت المقاربات المهمة باستقراء "فرضية الاستدامة" وكيفية تحقيقها، وقد زدنا Mark Warren بإسهاب نظري مهم حول تشجيع المجتمع المدني للحياة المجتمعية والمدنية، والذي يعتبر من الأعمدة الأساسية للحكم الجيد، وفي توفير الشروط

<sup>(9)</sup> Rollin F. Tusalem, A Boon or a Bane? The Role of Civil Society in Third and Fourth Wave Democracies, International Political Science Review, Vol.28, N°3, (Jul 2, 2007), pp 379-380

<sup>(10)</sup> World Bank, AntiCorruption in Transition: A Contribution to the Policy, Debate, Washington DC: World Bank, 2000, pp 7-44

المؤسسية التي تدعم وتحقق الحكم الذاتي الفردي السياسي، بالإضافة إلى القدرة على تحويل الأحكام المستقلة ذاتيا إلى قراراتٍ جماعية<sup>(11)</sup>.

هكذا، فالمجتمعات التي لها مجتمع مدني قوي تستطيع تحقيق مستويات أعلى من التمثيل السياسي، ومقاومة السياسات الرسمية والضغط عليها. ويشير Warren ضمنا إلى أن الجمعيات القوية لها تأثيرات غير مباشرة على المؤسسات. وبخصوص تأثير المجتمع المدني في تحسين نوعية الديمقراطية فإننا سنركز على كل الاتجاهات التي تتبنى المقاربة البيتنامية كمرجعية في تأكيد قدرة المجتمع المدني على وضع آليات سببية بطبيعة حركية دائمة لدعم كل مظاهر التنمية الديمقراطية السليمة و الجيدة و استدامة الترسخ رغم هذه الانتقادات المذكورة .

يمكن فهم وتفسير انتشار الديمقراطية ونموها ثم استدامتها من خلال مجموعة من الفرضيات، والتي سيتم تحريكها من خلال مجموعة الآليات التي سيتم التطرق إليها في العناصر التالية :

## 1 التمكين للثقافة و النظام والفرد

<sup>(1)</sup> يرى في الاتجاه المعاكس لهذه الطروحات المقدمة كل من Bermeo و Nord's (2000) أن زيادات المجتمع المدني لم تروج بالضرورة لطول عمر الديمقراطية، ولم تلعب دورا مقنعا في الترويج للثقافة السياسية الديمقراطية. وتقدم Sydney Tarrow الحجة لذلك في عدم قدرة المجتمع المدني الترويج لحكم جيد خاصة في الدول التي لها مستوى عالي من القدرة التنظيمية و مؤسسات رسمية و أسست لحكم القانون وأُنجزت مستويات عالية من الشرعية، و تعرض أيضا (2004) Ariel Armony واحدة من أول الدراسات التجريبية الشاملة بالتركيز على الأرحنتين المعاصرة، ومن نتائجها أنه بالرغم من أن حضور حقوق الإنسان ومجموعات الحقوق المدنية إلا أنها أعيقت في الترويج للمستويات الأعلى من المشاركة السياسية وفي تكريس الأداء المؤسساتي الأفضل. أيضا يشكك Jonathan Fox في مساهمة المجتمع المدني في الحكم المسؤول، فالآليات السببية-حسبه التي تقرر الأنماط التأثيرية للمجتمع المدني على المسؤولية الأفقية لم تحدد بالشكل الجيد المطلوب.

<sup>(12)</sup> Mark E. Warren, Dario Castiglione, Rethinking Democratic representation: Eight Theoretical Issues, Centre for the Study of Democratic Institutions, University of British Columbia, May 2006, p 29

لقد استبعد Armony موجة الديمقراطيات الأولى والثانية من التحليل لأنه يرى بأنها تختلف من حيث التجربة مع الديمقراطية ( قبل وبعد الانتقال) ويركز كثيرا على النماذج الموجودة ضمن مسارات الموجة الثالثة والرابعة، فيستخدم اثنين من المتغيرات المستقلة (الداخلية والخارجية) كمقياس للقوة و الكثافة التنظيمية والعضوية للمجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية. وتشير النتائج التجريبية إلى أن قوة المجتمع المدني وكثافة المنظمات غير الحكومية ما بعد المرحلة الانتقالية لا تظهر فقط في تعميق الحرية والمدنية كما يقول كل من Karatnycky و Ackerman، ولكن أيضا في تعزيز قدرات الدولة على ترسيخ سيادة القانون، والسيطرة على انتشار الفساد، وتعزيز فعالية الحكومة والجودة الرقابية، والمساءلة، والاستقرار السياسي. كما يستعرض كل من Diskin و Diskin و Hazan في مقالهم المعنون بـ "Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success" سنة 2005 المتغيرات المؤسسية والاجتماعية والوسيطية والخارجية<sup>(12)</sup>، كمتغيرات أساسية لتحقيق الاستدامة والترسيخ الديمقراطي.

يتطلب استعراض الأدلة حول الآثار الإيجابية للمجتمع المدني على التنظيم السياسي، قدرته على تعميم ثقافة التضامن والتعاون وتحمل المسؤولية على أسس قيم الحداثة، ويسهم أيضا في نشر ثقافة التنوير وقيم المواطنة، ولأن المجتمع المدني مجتمع حر لذا فإنه ينشر ثقافة المساءلة والنقد ويؤسس لثقافة عقلانية في إدارة شؤونه. وهي أيضا تساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي فهي لا تعمل من خلال الانتماءات الضيقة بل تتجاوزها عبر المشاركة الجماعية وتخلق تقنيات للعمل وكيانات تساعد على تمثيل المصالح العمومية وكل ذلك يجعلها قادرة على ترسيخ الوحدة الوطنية

(12) Abraham Diskin, Hanna Diskin, and Reuven Y. Hazan, Why Democracies Collapse: The Reasons for Democratic Failure and Success, International Political Science Review, 2005, Vol. 26, No. 3, pp 291-309

وتعمق من الولاء الوطني، فالنضال المستمر لتحسين الحياة العامة وتقييم الفعل السياسي وتطويره هي من أبرز علامات الولاء الوطني.

## 2 مرونة الطلب على الديمقراطية وزيادة المساءلة

يزداد الحديث في العالم المعاصر عن الديمقراطية كمفهوم يعبر عن القيم المشتركة في المجتمع وأسلوب من أساليب الحكم وهدفا أساسيا لصون وتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي، وتقوم بالأساس على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان والحفاظ على التوازن بين الفردي والجماعي، وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن. فالديمقراطية التي يعتبر فيها "الانتخاب" على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن أرائه ويقع على عاتق السلطة ضمان حصول مواطنيها على حقوقهم المدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية غير كافية - عمليا - على إضفاء صبغة "التميز" كنموذج حكم وتسيير، ومن ثم فإن الديمقراطية كقيمة يجب أن يتم تقبلها من جميع أطراف ومكونات المجتمع "كمطلب" وأن يتم التعامل معها بمرونة، وهنا يبرز دور المجتمع المدني في تحقيق هذه المرونة .

على هذا الأساس تنمو وتتطور الديمقراطية مع وجود متغيرات ومؤشرات مهمة كالحكومة الفعالة التي تتصف بالأمانة والشفافية وتقوم على الاختيار الحر وتحمل المسؤولية الوطنية عن إدارتها للأمر العامة، والمجتمع المدني كمراقب وموجه للسياسات، بالإضافة إلى توفر عنصر "المساءلة".

إن تحقيق استدامة الديمقراطية تتطلب تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية ودعمها بالمساءلة العامة كعنصر وركيزة أساسيين من عناصر الديمقراطية، فالأجهزة والمؤسسات القضائية واليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة التي تكفل سيادة القانون ينبغي أن تتسم بالشفافية، ويتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تكفل مشاركة الجميع في المجتمعات

المتجانسة وغير المتجانسة على السواء وذلك من أجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح .

### 3 نحو نمذجة للسلطات والوظائف

تجد استدامة الديمقراطية أفضل فرصها بقدر ما تنتشر وترسخ القيم والإجراءات الليبرالية، فالبعض يرى بأن الدولة الديمقراطية تقوم بوظائف أكثر وتحتاج إلى سلطة أكبر على الأشياء والأشخاص وحقوق الأفراد الأساسية تبقى مصادرة ومنظمة بالقانون. والبعض يتحدث عن دولة الحد الأدنى، أما النموذج الذي يمكن أن يتلاءم مع كلا المقاربتين هو "اقتراب القدرة التداولية" الذي قدمه Przeworski و Brucan لأنه يمكن أن ينطبق على كل الحالات بأي درجة من الدولنة بما في ذلك الحالة الصفيرية<sup>(13)</sup>. فزيادة القدرات التداولية يزيد من اختصاص الجهات السياسية الفاعلة وبعض الأدلة تشير إلى أن المشاركة في منتديات للتداول له تأثير دائم على الفعالية السياسية للمواطنين للمشاركين حسب Cook و Carpin و Jacobs<sup>(14)</sup>، فالتداولية مفهوم مركزي وتابع في أي تعريف للديمقراطية، ويمكن أن تطبق في جميع أنواع الأنظمة السياسية، فالقدرة التداولية لها دور أساسي في التحول الديمقراطي وتعميق الديمقراطية وترسيخها.

يمكننا اليوم نمذجة النظم السياسية، استنادا إلى الوظائف والسلطات، إلى أربعة نماذج: نظم كثيرة الوظائف مطلقة السلطات، نظم قليلة الوظائف مقيدة السلطات (الليبرالية المحض)؛ نظم كثيرة الوظائف مقيدة السلطات (الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية)، ونظم قليلة الوظائف مطلقة السلطات (الدولة التسلطية)<sup>(15)</sup>.

<sup>(13)</sup> John S. Dryzek, Democratization as Deliberative Capacity Building, Comparative Political Studies, Volume 42, Number 11, (November 2009), p 1393

<sup>(14)</sup> Idem, p 1394

<sup>(15)</sup> ياسين الحاج صالح، الليبرالية و الديمقراطية والحداثة السياسية، 20022012

يمكن للمجتمع المدني رفع مستوى الوعي العام وفهم النظام الديمقراطي، وبالتالي تحسين كفاءة الديمقراطية بين المواطنين وهذا هو المهم للمشاركة في العملية السياسية فيمكن له أن يساهم في زيادة الاختصاص (الوظيفي) بين موظفي الخدمة المدنية والسياسيين، والتي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء والنظام ، وتؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع شرعية النظام ديموقراطي (16).

فمن خلال مشاركة هذه المنظمات يمكن إذا هيكلت الديمقراطية وتعزيز الطابع المدني والمواقف والسلوكات وجعلها تكتسب الطابع التخصصي والوظيفي وتقييد السلطة وضبطها ومنعها من التعدي على حقوق الأفراد بإخضاع السلطة التنفيذية للرقابة.

---

<<http://alhiwaradimocracy.free.fr/2506062.htm>>

(16) Caroline Boussaert, Crafting democracy: civil Society in Post-transition Honduras, Sweden: Lund University, Department of Political science, 2003, p 104

## 4 العامل الخارجي

انطلاقاً من تغيير مقاربات التنمية فإن الضغوط الدولية تؤدي إلى انفتاح سياسي محدود، فقد عملت حركات النظام الدولي على تضمين مفاهيم حقوق الإنسان، محاربة الفساد، حرية الإعلام... الخ، في إطار التعاون متعدد الأطراف بين مختلف الفواعل أدى إلى تبني إستراتيجية الانفتاح السياسي من طرف الأنظمة كمحاولة للتكيف مع الضغوط الخارجية، وذلك بإعطاء بعض التنازلات واهتمامها بآليات الضبط السياسي.

من الصعب إغفال البعد الدولي كعامل مساهم في تطور المجتمع المدني، فالعامل الخارجي كان ولا يزال العامل الأساسي والحاسم في بناء المجتمع المدني وتوجيه اهتماماته نحو القضايا ذات شأن ما فوق الدولة الوطنية، ففي إطار بروز الكونية أو العالمية، كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية، وكأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فقد بدأ في الظهور نوع جديد من الوعي وهو " الوعي الكوني"، الذي ارتبط بصياغة مواثيق أخلاق كونية تمس مباشرة الثقافة المدنية والديمقراطية<sup>(17)</sup>.

لقد عمت نتائج هذه الحركة كل العالم وفتحت الطريق أمام عناصر معيارية جديدة أدت إلى انقلاب جذري وعميق في بنية المجتمعات، فاحترام حقوق الإنسان لم يعد شأنًا داخلياً للدولة ما، بل أصبح محلاً للاهتمام الدولي، كما أن مبدأ الشفافية أصبح مطلباً ومبدأً لكل المواثيق الأخلاقية المهنية، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالمنظمات غير الحكومية<sup>(18)</sup>.

إن وجود مناخ ديمقراطي عام في الساحة الدولية انعكس إيجاباً على كل المستويات وعلى كل الأنظمة السياسية غير الديمقراطية بفسح المجال للحرية، مما يساعد الأفراد على

(17) أماني قنديل، إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: مستقبل التطور

الديمقراطي في مصر، القاهرة: 23 نوفمبر 1997، ص113

(18) المرجع نفسه

التحرك وإقامة مؤسستهم الخاصة بهم، وهو ما يكون له أثر كبير في إجراء تغييرات داخلية لصالح الحرية، مما يساعد على بعث الحياة في المجتمع المدني.

### خاتمة

يمكن التأكيد في الأخير على أن "الديمقراطية" لا تقتصر على تقديم حلول للمعضلات المجتمعية بل هي عملية مستمرة وغير ثابتة وتتعدد أشكالها بتعدد الأيديولوجيات والمنطلقات التفسيرية والأفكار وأنظمة الحكم. بمعنى أن الديمقراطية ليست مرتبطة بنظام أو مجتمع معين، بل تتواجد في كافة المجتمعات "كقيم" يتم تكييفها وتطويرها وفق متطلبات البناء الديمقراطي السليم، كما أن العملية الديمقراطية تتطلب تواجد "فواعل" أساسية ومهمة كـ "الدولة" و"المجتمع المدني القوي".

هذا الأخير لا يؤدي إلى تعميق الحريات المكتسبة من قبل المواطنين بعد الفترة الانتقالية فحسب، ولكن أيضا للتخفيف من فساد الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وإقامة فعالية حكومية أكبر، وأكثر واستجابة للمواطنين، وتحقيق لامركزية سلطة الدولة لجعلها أكثر عرضة للمساءلة. فالدول التي لها وجود قوي للمجتمع المدني غالبا ما تتمكن من السيطرة على عملية التنظيم المجتمعي و التأسيس لحكم محلي وإقليمي مرن ومتوازن. وهذا ما يساعد على انتشار الديمقراطية وتفاعلها مع المواطنين، وتمكين المواطنين من المناقشة والتداول حول أوجه القصور في الحكومات المحلية والوطنية.

وهنا تبرز المكانة التي تؤديها منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الدولة في الجمع بين النشاط الجماعي والفردى العام والخاص، كما تؤسس لأدوار جديدة للفواعل المشاركة في عمليات الديمقراطية، مما يساهم في استمرارية ترسيخ الديمقراطية.